

التقرير الخاص بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: الملخص

يهدف التقرير السنوي حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم قانون المالية لسنة 2019، إلى تسليط الضوء على دور هذه المرافق التي تشكل آلية ميزانية أساسية لتنفيذ السياسات العمومية وضمان ولوج الساكنة لخدمات ذات جودة، وذلك بحكم تموقعها المحلي والجهوي. وبناء على استقلاليتها المالية وطريقة إدارتها القائمة على تعبئة مداخيلها الذاتية من خلال الخدمات العامة المقدمة للمستخدمين، تلعب هذه المرافق دوراً أساسياً في تطوير خدمات القرب في المجالات الاجتماعية، خاصة منها الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وكذا التعليم والرياضة.

وتجدر الإشارة إلى أن نسخة 2019 لهذا التقرير تندرج في إطار تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 13-13 لقانون المالية. وتنص هذه المقتضيات على تبني المنهجية القائمة على النتائج بدل التدبير القائم على الوسائل، وذلك من خلال اعتماد التبويب الميزانياتي الجديد المرتكز على برامج ذات أهداف ومؤشرات أداء محددة بشكل جيد، كما تقتضي عقلنة إحداث مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وذلك عن طريق حذف المرافق التي لم تسجل أية نفقات خلال مدة 3 سنوات أو لم تتجاوز مواردها الذاتية 30% على الأقل من إجمالي مواردها بعد انقضاء 3 سنوات على إنشائها.

هذا، ويبرز هذا التقرير، في جزئه الأول، تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وكذا توزيعها حسب مجالات تدخلها برسم السنة المالية 2018. حيث سجل عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة انخفاضا طفيفا بين سنتي 2017 و2018، إذ انتقل من 208 إلى 204 مرفقا، وذلك على إثر حذف الأربعة مرافق التالية: «تنظيم الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية»، «المركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله- الرباط»، «المركب الرياضي لفاس» و «مصلحة السياحة الثقافية للشباب». ويوضح توزيع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات تدخلها برسم سنة 2018 هيمنة المرافق ذات الطابع الاجتماعي والتي تمثل 75% من مجموع المرافق (أي ما يعادل 153 مرفقا من أصل 204)، خاصة تلك العاملة في مجال الصحة (89 مرفقا) ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر (60 مرفقا).

ويتطرق الجزء الثاني من هذا التقرير إلى حصيلة الإنجازات المالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2017، حيث سجل فائض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حوالي 4.344,43 مليون درهم حتى متم هذه السنة. وقد تم إنجاز هذا الفائض أساسا من طرف المرافق التي تعمل في مجال النقل والماء بنسبة 59,90% وتليها المرافق التي تعمل في مجال الصحة بنسبة 15,89%.

على مستوى المداخل، ناهز المبلغ الإجمالي لإنجازات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2017 حوالي 7.293,82 مليون درهم، مقابل توقعات في حدود 8.103,56 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 90,01%، منها 2.167,92 مليون درهم برسم المداخل الذاتية، أي ما يعادل نسبة إنجاز في حدود 81,54%. في حين، بلغت تحويلات الميزانية العامة للدولة لفائدة بعض هذه المرافق حوالي 792,99 مليون درهم، وسجل فائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار المسجل نهاية سنة 2016 والمرحل إلى سنة 2017 ما يناهز 4.332,91 مليون درهم. على مستوى النفقات، بلغت إصدارات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2017 حوالي 2.949,39 مليون درهم، مقابل اعتمادات مفتوحة تقدر ب 6.470,53 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز عامة في حدود 45,58%، منها 1.868,40 مليون درهم برسم نفقات الاستغلال، أي ما يعادل نسبة إنجاز في حدود 53,21%، و1.080,99 مليون درهم برسم نفقات الاستثمار بنسبة إنجاز تقدر ب 36,53%. وقد حققت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجالات الأنشطة الترفيهية والأنشطة الاجتماعية الأخرى والصحة أعلى النسب على مستوى الإصدارات المتعلقة بالنفقات، حيث بلغت 72,55%، و67,96% و63,12% على التوالي. وعلى العموم، بلغت نسبة تغطية المداخل الذاتية للنفقات برسم سنة 2017 حوالي 73,50% مقابل 63,54% سنة 2016، أي بزيادة بلغت حوالي 10 نقاط.

ويستعرض الجزء الثالث من هذا التقرير حصيلة الإنجازات المادية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2017 ومستوى تقدم تنفيذ برامج العمل برسم سنة 2018، وكذا البرامج المرتقب إنجازها برسم مشروع قانون المالية لسنة 2019، وذلك من خلال التركيز على الأهداف والمؤشرات التي تمكن من تقييم جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

فعلى سبيل المثال، سجلت المرافق العاملة في مجال الصحة أداء مهما برسم سنة 2017، وذلك من خلال ارتفاع عدد الوافدين على المستشفيات وعدد الفحوصات الخارجية المتخصصة وكذا إيواء المرضى نهارة بنسبة 10,1% و8% و14,9% على التوالي، مقارنة مع المستويات المسجلة سنة 2015. ويمكن تلخيص أهم العمليات المتوقع إنجازها من طرف هذه المرافق برسم سنة 2019 في مواصلة توسيع الإصلاح الاستشفائي وتحسين شروط الولوج للعلاج المجاني بالنسبة للحوامل المقبلات على الولادة ولمرضى القصور الكلوي الفقراء وكذا تعزيز عمل "خدمة المساعدة الطبية المستعجلة" (SAMU)، خصوصا في المناطق الوعرة وإحداث 4 معاهد لتكوين تقنيين مسعفين وتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع مستحضرات الأدوية بالإضافة إلى تحسين الخدمات والعلاجات المرتبطة بتحاقن الدم.

وفي نفس الإطار، ولضمان استدامة أفضل لحركة المرور على شبكة الطرق، تتوقع المرافق العاملة في مجال النقل والماء والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى برسم سنتي 2018-2019، على الخصوص، اقتناء وتركيب وتشغيل وصيانة الكاميرات الثابتة لمراقبة السرعة، تدعيم ألوية المراقبة الطرقية بالتجهيزات الأساسية، القيام بتهيئة 370 كيلومتر من الطرق القروية من طرف الألوية الجهوية، مواصلة تحسين فعالية مركبات ومعدات الأشغال العمومية واستغلالها حسب نظام معلوماتي ونظام لتحديد مواقعها الجغرافية. ويجدر بالذكر أيضا، بالنسبة لنفس المجال، تقوية وتحديث التجهيزات والمعدات الخاصة بتفتيش ومراقبة السفن بالنسبة لمديرية الملاحة التجارية بالإضافة إلى تحسين نظام إشعار الأرصاد الجوية بالنسبة لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تميزت سنة 2018 أيضا بإطلاق الإصلاح العميق للمراكز الجهوية للاستثمار، والذي تم إعداده تبعا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة وذلك من خلال المصادقة على مشروع القانون المتعلق بإعادة تنظيم المراكز الجهوية للاستثمار وإعادة تأهيل الموارد البشرية لهذه المراكز وكذا عرض خدمات المراكز الجهوية للاستثمار لصالح قطب دار المستثمر. ومن جهة أخرى، وبالرجوع إلى التوجهات والعمليات المبرمجة في مشروع

إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، والتي ستؤدي إلى تغييرات كبيرة في الوضع القانوني والمهام والهيكل التنظيمية، ستتحول هذه المراكز إلى مؤسسات عمومية، كما أنه سيتم إعادة صياغة مهامها وتوسيعها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إعداد مخططات عمل المراكز من طرف مجالس إدارة هذه المؤسسات بمجرد بدء العمل بهذه الهيكل الجديدة.